

## الفصل الثاني عشر

### الإطار السياسي للتكنولوجيا (١)

حقوق الإنسان خلال العقود القليلة الماضية - وبنجاح كبير - هدفا طالما تمناه وسعى إليه . فقد أصبح الإنسان بتعبير ديكارت Descartes « سيد الطبيعة ومالكها » . فالثورة العلمية والتكنولوجية - التى استمرت فى سرعتها - قد حلت محل المعلومات المتعلقة بالعمل الفيزيقي كقوة أساسية فى عملية الإنتاج ؛ بحيث يمكن القول أننا نعيش فى ظل الظروف التى اعتقد ماركس قبل قرن من الزمان أنها الحاصيلة النهائية للإنتاج الرأسمالى « إذ أن عملية الإنتاج لم تعد متوقفة فقط على العمل ٠٠٠ ان إنتاج الثروة قد أصبح معتمدا بدرجة كبيرة على القوى المنتجة التى يمتلكها الإنسان وفهمه للطبيعة وقدرته على السيطرة عليها » (٢) .

بيد أن هذه الانجازات قد اتخذت - وبشكل متزايد - طابعا محيرا : فمن ناحية نجد الثورة فى الإنتاج - على خلاف توقعات ماركس والاشتراكيين من بعده - لم ترتبط بثورة اجتماعية ، بل حدثت - أساسا - فى إطار مجتمع رأسمالى . ومن ناحية أخرى نجد أن العلم والتكنولوجيا - بعد أن ظلت النظرة اليهما طوال ثلاثة قرون تؤكد قدرتهما على حل المشكلات الإنسانية ( وهو ما يبدو واضحا فى نظريات التقدم التى ظهرت

(١) مقتبس مع تعديلات طفيفة من :

New York Review of Books, XvII (7) (November 1971):

Karl Marx, in the Preparatory manuscripts for Capital, (٢) which were first published in 1939 - 41 under the title Grundrisse der Kritik der politischen Oekonomie (Rohentwurf).

Nicolaus وهناك الآن طبعة انجليزية من المخطوطات ترجمها وحررها مارتن نيكولاس

Marx,s Grundrisse (Harmondsworth, 1973):

تحت عنوان :

خلال القرن التاسع عشر والتي يعد ماركس نفسه أحد أصحابها ) - قد أصبحت فى نظر كثير من الناس مصدرين أساسيين لمشاكل لا يستطيعان حلها . ان تقدم العلم والتكنولوجيا قد خلق قدراً من القلق - وربما الخوف - لا يقل عما حققه من اشباع . ومن الطبيعى أن تتخذ هذه المشاعر صورة حركات نقد ومعارضة . وهكذا نجد الثقافة المضادة « تبدو وكأنها بمثابة نقيض للحضارة العلمية » .

ومن الواضح أنه خلال فترة مبكرة نشأت معارضة لكل من العلم والتكنولوجيا ( وحصيلتهما النهائية المتمثلة فى التصنيع ) ، عبرت عنها فى بداية الأمر القيم الارستقراطية والدينية : كما أن الاعتقاد الغربى الراسخ فى التقدم من خلال العلم قد بدأ يهتز منذ نهاية القرن الماضى . أما ردود الأفعال التى نلمسها فى عصرنا الحالى ازاء العلم والتكنولوجيا فهى من نطاق مختلف ، وتتعلق بأخطار محددة . ولا شك أن اكتشاف الاسلحة النووية واستخدامها قد أديا الى زيادة الشك فى القضية الناهبة الى ان تقدم المعرفة العلمية يؤدى الى مزيد من السعادة الانسانية . كذلك فان التهديد بنشوب الحرب النووية قد ساعد على بقاء هذا الشك حيا ، بل وازداد دعماً بسبب النتائج الجانبية السلبية للتقدم التكنولوجى ( كالانفجار السكانى وتلوث البيئة ) ، والتى يصورها البعض على أنها من علامات « يوم القيامة » (٣) .

والواقع أن عدم الثقة بالعلم والتكنولوجيا لم يعد من الأمور التى تميز الجماعات الاجتماعية التقليدية التى قد تناضل من أجل الدفاع عن وضع اجتماعى مستقر أو أسلوب حياة معين . كذلك فان هذه القضية لم تعد تشير الى مجرد وجود صراع عام بين « ثقافتين » ؛ إذ أننا نلمس تطوراً ملحوظاً فيما يمكن أن نطلق عليه « النقد الذاتى فى مجال العلم » .

---

Eugene S. Schwartz, Overskill : The Decline of (٣)  
Technology in Modern Civilisation (Chicago, 1971).

وعندما قام دينيس جابور Gabor بمسح شامل لمسار التطور التكنولوجى وأعبائه ، أشار الى ما أطلق عليه « التجديد القهرى » « وادمان النمو » ، مستحفا أولئك الذين يعيشون فى الدول الصناعية على التفكير فى ايجاد تحول نحو « مرحلة حضارية جديدة » يمكن أن تكون بمثابة « أمل دون نمو مادى » (٤) وبالمثل نجد أنطونى أوتنجر Oettinger فى دراسة نقدية لاستخدام التكنولوجيا فى التربية يشير الى ما أطلق عليه « مدارس تعلم الاختراعات » (٥) ويميل كثير من العلماء الآن الى القيام بمشروعات بحوث مشتركة فى هذا المجال كما هو الحال بالنسبة لمؤتمرات بيجواش Pegwash أو منشورات « جمعية المسئولية الاجتماعية للعلم » ؛ وهى جمعية تحاول ايجاد حلول لبعض المشكلات المترتبة على التقدم التكنولوجى .

بيد أن هذه المحاولات العلمية تثير بدورها مشكلات جديدة . فمن الأمور المألوفة الآن ( وان لم يكن على نطاق عالمى ) أن العلم والتكنولوجيا يجب أن يخضعا لرقابة صارمة . ولكن كيف يمكن ممارسة هذه الرقابة ، ومن الذى يتولاها ؟ والواقع ان المناقشات التى تناولت هذا التساؤل متنوعة وغير مقنعة فى معظمها . وينطبق ذلك أيضا على الدراسات العلمية المنظمة التى تتناول العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع ، كما ينطبق بالتالى على التقارير والتعليقات الصحفية ولا شك أن نقطة الضعف الأساسية التى تميز هذه الدراسات والتقارير تتمثل - من ناحية - فى افتقاد نظرية شاملة عن المجتمع يمكن أن تعد اطارا لدراسة العلم والتكنولوجيا كظاهرتين اجتماعيتين ، ومن ناحية أخرى فى عدم توافر تصور أهداف اجتماعية للمجتمع الانسانى المرغوب فيه بحيث يتعين على العلم

---

Dennis Gabor, **Innovations : Scientific, Technological** (٤) and Social (London, 1970).

Anthony G. Oettinger with Sema Marks, **Run, Computer.** (٥)  
Run : **The Mythology of Educational Innovation** (Cambridge, Mass; 1969).

والتكنولوجيا الاسهام فى تحقيقها . ولذلك فان من العيب توجيه اللوم للمخططين الحضريين والهيئات التنفيذية (العامة والخاصة) والبيروقراطيين بسبب فشل تصرفاتهم ، حينما لا يتوافق وعى سياسى من خلاله يمكن تحديد شكل الحياة الاجتماعية التى نطمح فى تحقيقها (٦) .

ولقد بدت هذه الصعوبات والمشكلات واضحة فى مشروعين من مشروعات البحوث الكبرى التى تمت خلال العقود القليلة الماضية : الأول هو برنامج جامعة هارفارد حول التكنولوجيا والمجتمع بإشراف ايمانويل ميثين (٧) Mesthene ، والثانى يمثله فريق البحث التابع للأكاديمية التشيكوسلوفاكية للعلوم بإشراف رادوفان ريختا (٨) Richta . والملاحظ أن كتاب ميثين (٩) Mesthene - الذى يفترض فيه أن يكون انعكاسا للاتجاه الفكرى الذى انطلق منه برنامج هارفارد - لم يعرض لأية أفكار نظرية حول البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى . ولقد اتخذ هذا الكتاب شكل تقرير وصفى عن أثر التكنولوجيا ، متجنباً اتخاذ موقف متطرف سواء فيما يتعلق بتأييد التكنولوجيا أو معارضتها ، ومتبنياً موقفاً وسطاً من خلاله يمكن تقويم الأضرار والمزايا المترتبة على التقدم التكنولوجى ، ثم ينتهى الى ضرورة أحداث بعض التعديلات الاجتماعية الضرورية التى تحد من الأضرار وتزيد من المزايا . ومن الواضح أن هذه

---

(٦) تعتبر هذه النقطة - التى سأعود الى مناقشتها فى موضوع لاحق - هى القضية الأساسية التى تبناها هابيرماس Habermes فى مؤلفه « نحو مجتمع رشيد » ، وفى هذا الكتاب يشير الى « مشكلة تحويل المعرفة الفنية الى وعى حقيقى ، أى الى وعى عام يمكن أن يستخدم المفاهيم الأخلاقية والسياسية فى صياغة أفكار وبرامج اجتماعية .

(٧) بدأ برنامج هارفارد فى سنة ١٩٦٤ . ويمكننا أن نجد استعراضاً لأعماله فى التقرير السنوى السادس ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . ومن بين الدراسات التى نشرت تلك التى قام بها ميثين Mesthene وأوتنجر Oettinger وفستن Westin .

(٨) بدأ المشروع التشيكوسلوفاكى فى سنة ١٩٦٥ ، ثم نشرت أولى دراساته فى سنة ١٩٦٦ . وبعد مناقشة العلماء والقادة السياسيين لهذه الدراسة نشرت فى طبعة منقحة فى سنة ١٩٦٨ حيث أشرف عليها ريختا Richta وضمها مؤلفاً بعنوان « الحضارة فى مفترق الطرق » ، **Civilisation at the Crossroads** . هذا وقد ظهرت الطبعة

الانجليزية للكتاب فى سنة ١٩٦٩ .

Emmanuel G. Mesthene, **Technological Change : Its Impact on Man and Society** (Cambridge, Mass; 1970).

الاحكام تستند الى وجهة نظر مدددة عبر عنها أصحاب مدرسة « نهاية الایدیولوجیا » . ويفترض میثین Mesthene وجود اتفاق عام حول الاهداف الاجتماعية يتجسد فى النظم القائمة ، ثم ما یلنبث ان یتسبعد (أى میثین ) أى احتمال لحدوث صراع اجتماعى ، متجاهلا بذلك حركات السخط والاستیاء التى ظهرت ونمت خلال العقد الأخير . وفى ضوء هذه الافتراضات یمكن القول ان میثین Mesthene قد تجاهل الاطار الاجتماعى بأكمله ، ونظر الى التكنولوجيا على أنها شىء مجرد یحدد القوة ، وذلك برغم اشاراته المبكرة فى كتابه الى أن التكنولوجيا لیست مستقلة بذاتها ولیست بمعزل عن المجتمع . وهكذا نجد میثین یتجنب مناقشة أهم القضايا وأخطرها وأعنى بها سدى استقلال أو تبعية التكنولوجيا وایدیولوجیات الجماعات الأخرى فى المجتمع .

ویبدو تصور میثین Mesthene عن التكنولوجيا أوضح ما یمكن فى الباب الذى خصصه لمناقشة القيم . وتتمیز هذه المناقشة بعدد من الملامح الهامة . فالملاحظ أن المؤلف لم یناقش الا القيم الدينية ، وهو موقف ینطوى على شىء من الغرابة اذا ما علمنا أننا نعيش فى عصر تزداد فيه العلمانية ، كما أن علماء الدين قد بدأوا یحولون تعبيراتهم من الطابع الدينى الى الطابع الدينوى . والشىء الأكثر أهمية هو تلك العلاقة المفترضة بین التكنولوجيا والدين . فنحن ندرك فقط تأثير التكنولوجيا على الدين بينما لا نعرف شیئا عن تأثير الدين على التكنولوجيا . وفى هذا المجال یقول میثین Mesthene : « ٠٠٠ یتعین علينا البحث عن صياغة دينية جديدة ٠٠٠ نستطيع من خلالها التوصل الى رموز تعبر عن الحقيقة التكنولوجية ٠٠٠ ويجب قطع شوط كبير نحو ايجاد نسق معتقدات دينية یتلاءم مع واقع العصر التكنولوجى واحتیاجاته » . وتقرب وجهة النظر هذه من وجهة النظر الماركسية فى صورتها الأولية ، تلك التى تذهب الى أن الأساس التكنولوجى یحدد طابع البناء الفوقى الدينى . ولكن اذا كانت هذه العلاقة بین التكنولوجيا والدين هى العلاقة التى يدافع عنها میثین Mesthene قلماذا لا نواصل تتبع وجهة النظر الماركسية حتى نهايتها ، ثم نستنتج أن القيم الدينية – كافیون للشعوب – سوف تختفى ، أو أنها ستفقد مضمونها بينما تحتفظ

بشكلها مع تقدم المجتمع التكنولوجى . لماذا لاندرس - ويقدر كبير من الدقة - الطابع العلمانى لثقافتنا بما فى ذلك علمانية المعتقدات الدينية ذاتها ، ثم النتائج المترتبة على ذلك ؟ واذا لم نكن نقصد القول بأن القيم الدينية ذات طابع ايديولوجى ، فان علاقتها بالتكنولوجيا يجب أن تنطوى على قدر كبير من الحساسية لا مجرد أن تكون (أى القيم الدينية) بمثابة أساس شرعى للنظام التكنولوجى على نحو ما يذهب ميثين Mesthene .

ومن النتائج المرتبطة بزيادة الاهتمام بربط التكنولوجيا بالقيم الدينية ، اهمال القيم السياسية والاجتماعية ، على الرغم من أن القيم الأخيرة تبدو أكثر ارتباطا بالتغير الاجتماعى(١٠) . فعلى سبيل المثال نجد حركة الطلاب - التى كانت أحد منابع الهامة لقيم اجتماعية جديدة خلال فترة الستينات - لاتحظى الا بإشارات عابرة فى التقرير الموجز الذى يتناول « انتفاضة الشباب » . ويعتقد ميثين Mesthene أن هذه الانتفاضة هى نتيجة حتمية للتنشئة الاجتماعية القاصرة ؛ إذ أن الجيل الجديد - كما يقول ميثين - قد أصبح واعيا من خلال وسائل الاعلام الجماهيرى بإمكانية الابتعاد عن أفكار المجتمع ومعاييره ، دون أن تظهر محاولات لتدعيم القيم التى تعكسها هذه الأفكار والمعايير . وهكذا أصبح الجيل الجديد أكثر عرضة لانتهاك القيم دون وعى كبير بمبررات هذا الانتهاك . وهنا نلمس فى الاتجاه الفكرى الذى تبناه ميثين Mesthene رفضا لمعالجة الاستياء أو الرفض السياسى ، ومقاومة للفكرة التى مؤداها ؛ أن قيما سياسية بديلة قد تظهر نتيجة للصراع السياسى .

والمواقع أن الاتجاه الفكرى الذى تبناه ميثين Mesthene (والذى يفترض أن كل القضايا السياسية الأساسية قد أمكن تسويتها فى المجتمع

(١٠) من الواضح أن برنامج هارفارد قد تجاهل تماما ميدان السياسة . فمن بين اثنان وأربعين منروعا (طبقا لتقرير ١٩٦٦/١٩٧٠) لانجد واحدا منها يعالج بشكل مباشر الحركات الأيديولوجيات السياسية . وفى التقارير التى تناولت بحوث برنامج طارفارد لانجد سوى واحد منها (صيف ١٩٦٩) ينضم اشاراة للعلاقة بين التكنولوجيا والسياسة ، وذلك فى اطار مناقشة للافتراضات التقليدية التى تستند إليها « الديمقراطية المستقرة » فى الولايات المتحدة الأمريكية .

الأمريكي) قد أثبت قصوره حينما حاول (أى ميثين) مناقشة بعض التساؤلات المتعلقة بتأثير التكنولوجيا على السياسة . ويعتقد ميثين Mesthene أن هذا التأثير يتطلب أحداث تغييرات أو تعديلات طفيفة على النظم القائمة حتى تتلاءم مع احتياجات التكنولوجيا المتطورة . وأقصى ما وصل إليه ميثين Mesthene هو تأكيد أهمية « القطاع العام فى المجتمع » . غير أن هذا التأكيد لا يشير الى جوهر القضية . اننا لانجد صعوبة فى ادراك أن العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة (جنبا الى جنب الاحتياجات العسكرية) قد أجبرا الحكومة على التدخل السافر فى مجال الاقتصاد (وكذلك فى مجال التنظيم العام للحياة الاجتماعية) وبشكل لم يكن من المقصود حدوثه فى ظل عصر تسيطر عليه الرأسمالية الليبرالية . وبغض النظر عما اذا كان تدخل الدولة شيئا مرغوبا فيه أم لا ، فان ميثين Mesthene لم يذكر لنا شيئا فى مضمون هذا التدخل أو نمو القطاع العام من حيث أنماطه وأهدافه ، خاصة وأننا نعرف أنماطا نازية وستالينية من المجتمعات ، تماما كما نعرف أنظمة ديموقراطية متباينة الى حد كبير .

ومن الانصاف القول بأن المشكلات السياسية الحقيقية قد تتحطم فى بعض الأحيان على عتبة التأملات المجردة . فعندما ناقش ميثين Mesthene « الحاجة لاعادة بناء نظمنا السياسية » ، أشار الى « قوة الامتيازات الخاصة والمصالح الشخصية التى قد تقف عقبة فى هذا المجال » . بيد أن هذا التعليق من الغموض بحيث لا يشير الى ما اذا كان المؤلف يشير الى وجود صراع حقيقى بين المصالح والقيم السياسية . فاذا كان يقصد ذلك فما هى طبيعة هذه المصالح والقيم . ويخصص ميثين Mesthene عددا قليلا من الصفحات لمناقشة قصيرة تناول فيها التعارض بين اتساع اختصاصات صناعات القرارات (من خلال التكنولوجيا) وبعض القيم التقليدية المتعلقة بالديموقراطية . غير أن مقترحاته يصدر معالجة هذه المشكلة ، لم تتجاوز الدفاع عن أحداث بعض تعديلات طفيفة على النظم والاجراءات حتى تكون أكثر « ملائمة لواقع المجتمع التكنولوجى الحديث » ، وعلى نحو يضمن المحافظة على طابع ديموقراطيتنا .

والملاحظ أن الاتجاه نحو التكنولوجيا (كما أشرنا اليه هنا وكما تبدى بوضوح فى برنامج هارفارد) لا يتجاوز ضرورة « الاستجابة » « لآثارها » أو نتائجها . فنحن لا نلمس اشارة واحدة الى أن التكنولوجيا بصورها المختلفة يمكن أن تمثل أساسا لتفكير سياسى خلاق (سواء كان نقديا او ايجابيا) يهتم فوق كل شىء بكيفية تحقيق الديمقراطية ، وتدعيم المساواة ، وتوسيع مجال الاستمتاع الانسانى . ويبدو ضيق هذه النظرة أوضح ما يكون فى المناقشات التى تتناول دور التكنولوجيا فى مجال المعلومات . فالمشكلة تبدو فى معظم جوانبها وكأنها محاولة للتوفيق بين متطلبات الادارة الفنية ومستوى المشاركة السياسية الفعلية ، كما تبدو مرة أخرى وكأنها محاولة لسد الهوة المتسعة فى المعرفة بين « الخبراء » من ناحية « والجمهور » من ناحية أخرى . والواقع أن هذا التصور ذاته قد ظهر نتيجة لزيادة الاهتمام بعملية انتقال المعلومات بين الخبراء والمتخصصين . ويمكننا الاستشهاد على ذلك بالكتابات التى تضمنها مؤلف ألان فيستن Westin بعنوان « تكنولوجيا المعلومات فى نظام ديمقراطى » (وقد ظهر كأحد منشورات برنامج هارفارد) ، وهو مؤلف يهتم اهتماما أساسيا بتقويم المديرين للأساليب الجديدة المتبعة فى الحصول على البيانات وعرضها وتحليلها ، التى من شأنها زيادة فعالية عملية « اتخاذ القرارات فى المنظمات » . ومن النتائج المترتبة على هذا الاتجاه تجاهل الامكانيات المتاحة لزيادة حجم المعرفة العامة وتقليل فرص مناقشة ظروف المجتمع . والواقع أن العلماء الاجتماعيين يسهمون بدورهم فى تدعيم هذا الموقف ، وذلك حينما يعتقدون أن مهمتهم الأساسية تتمثل فى تدريب أجيال جديدة من الخبراء لا التنوير العام للجمهور . لذلك يتعين زيادة الاهتمام بنشر المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية ما أمكن ذلك ثم عرضها للمناقشة العامة . ولاشك أن كثيرا من الدراسات التى تتناول « المؤشرات الاجتماعية » يمكن أن تكون من الموضوعات الجيدة التى يجب أن تخضع لمناقشات نقدية بعد عرضها فى وسائل الاعلام المختلفة كالراديو والتلفزيون(١١) . ان أى انجاز يمكن أن يتحقق فى هذا السبيل سيتوقف

= See, for example, **Toward a Social Report** (Washington, (١١)

– من غير شك – على مدى تطور الأفكار السياسية والحركات السياسية التي تسع الى توسيع نطاق الديمقراطية ليشمل كل مجالات الحياة . وفى نفس الوقت فأننا ما نزال نعتقد ان من المفيد توضيح كيف تسهم التكنولوجيا فى أحداث تحول فى الحياة الاجتماعية ؛ إذ أننا لن نحقق شيئاً اذا ما ظللنا ننظر الى التكنولوجيا على أنها قفص حديدى نبرز وجودنا داخله ما استطعنا الى ذلك سبيلاً .

ويمكننا أن نجد تطويراً لبعض هذه المجالات والأفكار فى دراسة رادوفان ريختا Richta وزملائه ، والتي تبدو للوهلة الأولى ذات اتجاه فكرى مختلف تماماً عن ذلك الذى تبناه برنامج هارفارد . فدراسة ريختا Richta تنطلق أولاً من نظرية شاملة عن المجتمع هى الماركسية ؛ نظرية يمكن أن تمثل اطاراً لبحث منظم يتناول العلاقة بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعى . والدراسة ثانياً تضع الثورة العلمية والتكنولوجية فى اطار نمط معين من المجتمعات هو ذلك الذى تطور فى ضوء مبادئ الاقتصاد الاشتراكى . وأخيراً فالدراسة تعالج كل هذه القضايا فى ضوء « مثل اجتماعية » تتجلى فى صورة مجتمع المستقبل الذى سيجاوز المجتمع الحالى . ويعتقد ريختا أن مفهوم المجتمع المتجانس تماماً هو أقرب الى أساطير العصر الصناعى . فحضارة المستقبل ستتميز – كما يقول ريختا – « بمزيد من الصراعات الحادة » ، ويظهر خبرات مهنية مختلفة وأساليب حياة متباينة تميز الجماعات الاجتماعية بأشكها العديدة . ومن خلال التعارض والصراع بين الاجيال سيظهر مزيد من الاستقطاب بين الاتجاهات التقدمية من ناحية والمحافظة من ناحية أخرى ، كما ستزداد حدة صراع الأفكار .

وبرغم الاختلافات الواضحة بين برنامج هارفارد ودراسة ريختا

---

D. C; 1969); the new British publication *Social Trends* (London, 1970); and Same of the Papers in the *Annals of the American Academy of Political and Social Science* (January 1971). " *Social Information for Developing Countries* " .

الا أن هناك تماثلا ملحوظا بينهما . فلقد تبنى ريختا منذ البداية تفسيراً للماركسية يقوم على تأكيد التأثير الهائل الذى تمارسه التكنولوجيا ، ويستند استنادا أساسيا الى الأجزاء التى عالج فيها ماركس تطور المجتمع الرأسمالى الصناعى حتى وصوله الى مرحلة الانتاج الآلى التى تتميز بسيطرة العلم بوصفه قوة منتجة أساسية . ولقد تتبع ريختا أفكار ماركس (مع بعض الاضافات) ، حيث ميز بين مراحل مختلفة من تطور النظم الاقتصادية الحديثة ابتداء من ادخال الآلات البسيطة ، ثم استخدام البخار وما يرتبط به من تركيز للآلات والعمال ، وأخيرا استغلال الطاقة الكهربائية وما أدت اليه من زيادة فى التركيز . وفى نهاية هذه المراحل يظهر نظام الانتاج الكبير الذى يعتمد على أعداد كبيرة من العمال الصناعيين .

أما المرحلة التالية فى الثورة العلمية والتكنولوجية فتتضمن بعض العمليات السابقة ولكن على نطاق أكبر . ومن ذلك ادخال أشكال جديدة من الطاقة والآلات ومعدات أكثر تعقيدا ، ولكن ذلك قد يقاب خط التطور على الأقل فيما يتعلق بجانب هام هو تخفيض عدد العمال الصناعيين وظهور بناء مهنى جديد . ولقد لخص ريختا هذا التغير الكيفى حينما قابل بين نمط النمو الاقتصادى « الصناعى » أو « الممتد » extensive من ناحية (ويشير الى بناء المصانع الجديدة ، وتحسين الآلات ، ونمو عدد العمال الصناعيين) ونمط نمو « ما بعد الصناعة » أو « المكثف » intensive (بما فى ذلك اكتشاف واستغلال القوى الانتاجية ذات الكفاءة العالية وتحويل الموارد لخدمة البحث العلمى والتنمية) من ناحية أخرى . ويتوصل ريختا الى نتيجة هامة هى أن هذا النمط الجديد من الاقتصاد يتطلب ايجاد شكل جديد من المجتمعات . إذ أن الثورة العلمية والتكنولوجية يمكن أن تجد مجالها الطبيعى وتحقق فوائدها العديدة فى ظل مجتمع اشتراكى أو شيوعى .

وهكذا نجد ريختا Richta يؤكد دور التكنولوجيا بوصفها القوة المحددة فى عملية التطور الاجتماعى(١٢) ، وأنه - شأنه فى ذلك شأن

(١٢) لا يبدو ذلك واضحا فقط فى عرضه للقضية ، بل أيضا فى التعليقات المؤيدة التى =

ميثين Mesthene — يميل الى تجاهل الحركات السياسية . بيد أن القضية الأساسية التي بسطها ريختا تنطوى على بعض الملامح المتناقضة . فبينما نجده يذهب الى أن الاشتراكية هي الاطار الاجتماعى الذى يمكن أن يتلاءم مع نظام الانتاج المستند الى العلم المتقدم والتكنولوجيا المتطورة ، إلا أنه يعود فيقرر أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد ظهرت بشكل النمط الذى أطلق عليه « التطور الاقتصادى المتمد » . والحق أن أحد القضايا الأساسية التى أكدها كتاب ريختا هي الحاجة (فى تشيكوسلوفاكيا) الى صناعة متطورة نسبيا ؛ صناعة تستطيع أحداث تغيير هام فى مجال السياسة الاقتصادية حتى يمكن التحول من النمو « المكثف » . والسؤال الذى يمكن أن يثار فى هذه الحالة هو : كيف تمارس التكنولوجيا تأثيرها الحاسم ؟ ان الدولة الرأسمالية قد ولجت « مرحلة ما بعد الصناعة » دون أن تتعرض لتغيرات أساسية فى أنساقها الاجتماعية . أما تشيكوسلوفاكيا فقد حدث عكس ذلك ؛ إذ ظهر النمط الاشتراكي فى غيبة الأساس التكنولوجى الملائم .

والواقع أن هذه المشكلات التاريخية — التى تتطلب تحليلا للقوى السياسية الفاعلة فى المجتمع — لم تكن هي الوحيدة التى ناقشها ريختا Richta فى كتابه . فهناك أيضا مشكلة حدوث التغيرات المستقبلية . والملاحظ أن ريختا يوحى لنا بانطباع مؤداه ؛ أن التغيير التكنولوجى ينطوى — بالضرورة — على تهديد للمجتمع السليم الذى وصف أبعاده بطريقة جذابة . ولكن اذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد تركت النسق الاجتماعى للرأسمالية الغربية سليما الى حد كبير ، فلماذا إذن نفترض ان هذه الثورة سوف تحدث تحولا اجتماعيا فى تشيكوسلوفاكيا ؟ ان تفسير ذلك يكمن فى النظرة التفاؤلية الحماسية التى سيطرت على

---

أوردما . فعلى سبيل المثال نجده يشتمهد باقتباسات من كتاب ديبولد Diebold « الوظائف والناس والآلات : مشكلات التقنية »  
 J. Diebold in Jobs, Men and Machines : Problems of Automation  
 وخاصة ما تعلق منها بتصور الماركسية (London, 1964).  
 اللينيقية للتكنولوجيا بوصفها عاملا محدودا للتغير الاجتماعى ، وأن هذه الفكرة تتطابق مع خبراتنا بالتغيرات الحالية فى أساليب حياتنا .

كتاب ريختا ، والتي كان أحد مصادرها الأفكار والحركات السياسية الجديدة التي ظهرت الى حيز الوجود فى تشيكوسلوفاكيا فيما بين سنتى ١٩٦٥ و ١٩٦٨ . ومن المعروف أن هذا النمط من التطور الاجتماعى السياسى الذى شهدته تشيكوسلوفاكيا قد أجهض نتيجة للاحتلال العسكرى لأراضيها فى اغسطس من عام ١٩٦٨ .

وفىما يتعلق بإمكانية حدوث التغيير الاجتماعى فى الدول الرأسمالية ، فان ريختا يشير اليه اشارة عابرة ، كما أن نظريته فى تطور القوة المنتجة تثير مرة أخرى عدداً من المشكلات والانتقادات المألوفة . فاذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد حدثت بالفعل ، وتعرضت قوة الطبقة العاملة الصناعية لمزيد من الضعف والتساكن ، فاننا قد لا نتوقع ظهور قوى اجتماعية (طبقاً لنظرية ماركس) تستطيع تثوير المجتمع الرأسمالى . كذلك يمكن أن نثير تساؤلاً مؤداه : ما هى القوة الاجتماعية المؤثرة الآن فى المجتمع الرأسمالى التى تستطيع تثويره اذا ما سلمنا بضعف موقف الطبقة العاملة ؟ ان الأزمة المعاصرة فى الفكر الاجتماعى الراديكالى تتمثل - أساسا - فى عدم قدرته على الاجابة على هذا التساؤل .

ومن اليسير التعرف على أسباب تأكيد بعض العلماء - أمثال ميثين Mesthene وريختا Richta - للتأثير الهائل الذى يمارسه العلم والتكنولوجيا ، وتجذبتهم - بالتالى - معالجة القوى الأخرى فى المجتمعات الحديثة ، تلك القوى التى قد تسهم فى حدوث التغيير أو تحول دونه . ان التأثير الذى يمارسه العلماء والتكنولوجيون قد أصبح بالغ الوضوح والأهمية ؛ فهم يشكلون جماعات مصالح قوية ، كما أنهم يستطيعون كسب تأييد الجماعات الأخرى لأن نشاطاتهم قد أصبحت أساسية بالنسبة لأهداف النمو الاقتصادى والقوة العسكرية . وفى نفس الوقت انتشرت النظرة العلمية والتكنولوجية انتشاراً كبيراً حتى وصلت الى حد السيطرة على الثقافة فى المجتمعات الصناعية . ولقد أدى ذلك الى ظهور الموقف التالى : بينما يعتقد البعض أن السلطات السياسية تتولى عموماً توجيه التقدم التكنولوجى (من خلال تمويل البحوث مثلاً) ،

فان هذه السلطات ذاتها تميل الى اتخاذ قراراتها فى اطار عقلية  
تكنولوجية تستند الى نصائح « الخبراء » وآرائهم .

ومن الجوانب الهامة فى هذا الموقف غلبة الطابع العلمى والتكنولوجى  
على العلوم الاجتماعية . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازدادت  
العلوم الاجتماعية التطبيقية أهمية . ويرغم الانتقادات الحديثة التى  
وجهت الى هذه العلوم ، فان البحوث التى تجرى فى اطارها تأخذ -  
وبشكل متزايد - الطابع الكمى وتخضع لسيطرة النزعة التطبيقية بهدف  
الوصول الى حلول فنية للمشكلات الاجتماعية . ومن الأمثلة المعبرة  
على ذلك ما يطلق عليه « قانون فورستر » (١٣) Forrester's Law  
اذ يذهب فورستر - مستخدما مفهوم المناطق الحضرية الفقيرة - الى  
ان كثيرا من برامج الاصلاح التى يتم تنفيذها قد تودى فى واقع الأمر  
الى تعقيد الظروف التى من أجلها صممت هذه البرامج ؛ ذلك لأنها  
لا تأخذ فى اعتبارها عددا كبيرا من المتغيرات التى تسهم فى تشكيل  
هذه الظروف . وفى حالة التدهور الحضرى نجد فورستر يذهب الى  
أن المناطق الحضرية تضم أعدادا كبيرة من الوحدات السكنية الشعبية ،  
وأن زيادة هذه الوحدات قد يجذب السكان الفقراء بديث تزداد أعدادهم  
عن أعداد الوحدات السكنية ، وبالتالي تبدأ علامات التدهور متمثلة  
فى انخفاض مستوى الاسكان ونقص الخدمات الاجتماعية . والعلاج  
الذى يقترحه فورستر لهذه المشكلة وغيرها من المشكلات هو تصميم  
برامج حسابية آلية لدراسة الانساق الاجتماعية ؛ برامج تتمكن من  
حصر أكبر عدد ممكن من العوامل ، والكشف عن علاقاتها المتبادلة ، ثم  
التنبؤ بدقة بنتائج تدخل عامل أو أكبر فى الموقف ككل . والملاحظ أن  
فورستر قد وضع مشكلة التدهور الحضرى فى اطار نموذج طموح  
يتناول التفاعل (على نطاق عالمى) بين عناصر مختلفة هى : السكان ،  
والتصنيع ، واستنزاف الموارد الطبيعية ، والزراعة ، وتلوث البيئة .

(١٣) هذا هو عنوان المقال المنشور فى صحيفة نيويورك تايمز (١٤ يونيو ١٩٧٨) .

أما المقال الذى كتبه فورستر فقد حمل عنوان :

“ Counterintuitive Behavior of Social Systems ”, appears in  
Technology Review, Vol. 73, No. 3 (January 1971).

والواقع أننى بعيد عن اتخاذ موقف الادانة من مثل هذا الاتجاه . إذ أننا نفضل أن تكون سياستنا الاجتماعية مستندة الى تناول مستفيض ودقيق لمختلف عناصر الموقف الاجتماعى . أما استخدام نماذج الحاسبات الآلية فيواجهه مشكلات وحدودا قد تقلل من حماسنا . إذ أن من اليسير تحديد كل المتغيرات المرتبطة بالموقف أو تعيين أهميتها النسبية وذلك على نحو ما فعل علماء السكان فى محاولاتهم اقامة نماذج تتناول التغيرات التى تطرأ على الخصوبة البشرية . والنقطة التى تبدو أكثر أهمية بالنسبة لى فى هذا المجال هى ؛ أن كل برنامج للإصلاح الاجتماعى (وحتى ولو كان داخل منطقة محسدة كالاسكان أو الفقر أو التفريسة العنصرية ) هو جزء من تقويمات الجماعة الاجتماعية التى تسعى الى المحافظة (أو استبدال) على شكل معين للحياة الاجتماعية . فمصالح سكان الحى المتخلف قد تتعارض مع مصالح ملاك الأرض داخل هذا الحى ، تماما كما تتعارض مصالح الأغنياء مع مصالح الفقراء . وقد يتخذ هذا التعارض فى المصالح - وبدرجات مختلفة من الوضوح والحدة - صورة المعتقدات السياسية والعمل السياسى ومن هنا يبدو قصور الحلول الفنية للمشاكل الاجتماعية ، إذ أنها تفترض وجود سياسة عملية اكتسبت معناها من ارتباطها ببعض التقويمات التى تحدد معايير المجتمع السليم ، وأن الحكم على هذه السياسة يتحدد فى ضوء النتائج التى قد يسفر عنها النضال السياسى .

والمؤكد أن الأهمية التى اكتسبها كل من العلم والتكنولوجيا قد ازدادت تدعيماً من خلال الضعف النسبى للفكر السياسى ؛ ذلك الفكر الذى يواجه مشكلات معاصرة على درجة عالية من التنوع والتعقيد . يضاف الى ذلك صعوبة حل هذه المشكلات وافتقار الأحكام السياسية للصدق والوضوح . ان أى ناقد قد يجد سهولة كبيرة حينما يهتم بدراسة أحد النتائج السلبية للتقدم التكنولوجى (وغالبا ما يطالب بمزيد من التكنولوجيا لمواجهة هذه النتائج) ، بينما قد يواجه صعوبة بالغة حينما يحاول التوصل الى وجهة نظر سياسية شاملة . ويحق لنا أن نتساءل هل هناك اطار للفكر الاجتماعى يستطيع تناول المشكلات المعاصرة ويتوصل الى حل لها كالحروب النووية والبيولوجية والانفجار

السكاني وتلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية والتهديد باحتكار بنوك المعلومات ؟

وتبدو الاجابة على هذا التساؤل أكثر صعوبة اذا ما علمنا أن كل مشكلة من هذه المشكلات تنطوى على أبعاد قد يستحيل حلها على نحو فردى . فمن المعروف ان دولة بمفردها لا تستطيع القضاء على مشكلة تلوث البيئة ؛ إذ أن هواءها وماءها قد يتلوثان من جانب دولة أخرى . واذن فالمشكلة عالمية فى نطاقها . ومثل هذا عن النمو السكاني يقال . إذ أن دولة واحدة (أو حتى مجموعة قليلة من الدول مجتمعة) لا تستطيع أن تؤثر تأثيرا كبيرا على معدل زيادة سكان العالم . واذا ما حاولنا رسم سياسة سكانية عالمية ، فستظهر مشكلات كثيرة ، لقد أشار بعض علماء السكان البارزين الى أن دراسة التحكم فى عدد السكان لا تزال بعيدة عن الدقة . فنحن لا نملك القدر الكافى من المعرفة الذى يمكننا من التعرف على عوامل الخصوبة حتى نستطيع التخطيط الدقيق لسياسة سكانية وعلى الأخص فيما يتعلق بالحجم . وحتى لو نجحنا فى ذلك ، فستظهر مشكلات أخرى يتعين مواجهتها : فحجم السكان مرتبط ارتباطا وثيقا باعتباريات تتعلق بالمصلحة الوطنية والقوة القومية ، مما قد يجعل الاتفاق على تحديد عدد السكان أمرا أكثر صعوبة من الاتفاق على تحديد تسليح الجيوش . فضلا عن ذلك فان محاولة الوصول الى اتفاقيات وقواعد دولية فى هذا المجال والمجالات الأخرى ، ستؤدى الى ظهور مشاكل جديدة . إذ أن ايجاد سلطة دولية ذات تأثير فعلى يتطلب نظاما للحكم تبعد عن الفردية وتعتمد اعتمادا كبيرا على البيروقراطية بما تستند اليه من اعتبارات موضوعية .

وفى مواجهة هذه المشكلات الحادة بدأ موقف الفكر السياسى ضعيفا للغاية ؛ إذ أن كثيرا من الناس لا يزالون يتشككون فى مدى الاعتماد عليه ، أن العلم والتكنولوجيا يزودان الانسان بنوع معين من المعرفة ويرتبطان بالفعل الانسانى ارتباطا وثيقا . وعلى النقيض من ذلك نجد التقويمات والأحكام السياسية تبدو غير يقينية وتخمينية . فمن اليسير دحضها خاصة اذا ما اتخذت صورة النقد لمجتمع مستقر .

ويبدو ذلك واضحا فى عدد من الدراسات النقدية التى تتناول التكنولوجيا • فعلى سبيل المثال نجد دينيس جابور Gabor يطالب - وبعبارة غامضة - بضرورة التحول الى « مرحلة حضارية جديدة » ، بينما نجد ايوجين شفارتز Schwartz يعرض لتصورات سحرية عن الطبيعة • أما الراديكاليون فانهم يتبنون مفاهيم « كالأشترائية » « والثورة » بدلا من محاولة الوصول الى مذاهب سياسية جديدة « (١٤) • وبرغم كل ما سبق ، فاننا نلمس الآن بدايات للتغيير ، ظهرت معالمها مع أحداث سنة ١٩٦٨ • لقد ازداد الاستياء السياسى وتعدت المصالح السياسية الجديدة • ومن الصعب أن نجد الآن أحداً يعتقد بأن النمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى يمثلان هدفين واضحين بذاتهما • ان الطريق قد أصبح مفتوحا الآن لعقد مناقشات عامة للاختبارات المتاحة الآن أمام الناس ، مع تسليمنا - بطبيعة الحال - بالدور الذى يلعبه العلم والتكنولوجيا فى تحديد الشكل المستقبلى للحياة الاجتماعية • ويتعين على هذه المناقشات أن تتجاوز التأملات التى يقدمها علماء علم المستقبل والانتقادات الفردية ، وأن تعقد هذه المناقشات فى اطار الأحزاب راديكالية ، تلك التى تبنت منذ وقت مبكر النظرة التكنولوجية الخالصة • ان ذلك كله يخلق لدينا الأمل بأننا قد اتخذنا الخطوات الأولى فى عصر يتسم بالجدل والنشاط السياسيين •

---

(١٤) ومن الأمثلة الجيدة على ذلك (وان كانت من مجال مختلف) كتاب تريزا هايتر Hayter بعنوان « المساعدة كامبريالية » Aid as Imperialism (Harmondsworth, 1971) بعد تحليل دقيق لأسباب فشل المساعدات الاقتصادية الغربية فى مساعدة الدول النامية نجد المؤلفة تتوصل الى نتيجة مؤداها ، أن تقويمها السلبى لهذه المساعدات يستند الى ملاحظة النسق الاجتماعى - الاقتصادى : « فى ظل الأشترائية بما تفرضه من مبادئ للتضامن الدولى ، فإن الأمور تتخذ شكلا مختلفا » • وللواقع أن هذه العبارة ليست مقنعة فى حد ذاتها • اولاً لأن هناك مشكلات واضحة فى العلاقات القائمة بين الدول الأشترائية المعاصرة ، وثانياً لأن الأشترائية لا يمكن أن تكون حلا حاسما ، الا اذا قمنا بالدليل على أن النظم والجراءات الأشترائية سوف تؤدى الى أمور مختلفة بالفعل •